فوق الطاولة

هني الحمدان

الشركات «الميتة»

تبقى الصناعة كالزراعة عصب الاقتصاد ومحرك وتائر النمو، ومع ضرب وباء كورونا لكل القطاعات المنتجة ومنها الشركات الإنتاجية على وجه الخصوص، تولدت فرص عديدة في القطاع الصناعي ليس في بلدنا فحسب بل في الصناعات الأخرى، وبعيداً عن الصناعات المعتادة، بدأت بالظهور صناعات جديدة تواكب المتطلبات، ماحدا ببعض الشركات الصناعية لتغيير نمطية إنتاجيتها للمواكبة وتحقيق العائد الاقتصادي المستهدف، فعوامل تنشيط الإنتاج متنوعة وهنا يجب الخوض والبحث في الفرص التي توفرها الدولة للاستثمار بالصناعة مع التحولات الواسعة التي دخلت على هذا القطاع الحيوي إضافة لما أفرزته جائحة كورونا من فرص لزيادة الإنتاج المحلي نوعا ما ببعض المجالات، ولو كان بحدوده الضيقة، بدلاً من الاعتماد على الواردات التي بمجملها تمثل فرص استثمار محلية، وكما تؤشر المعطيات فالمرحلة المقبلة صناعية بامتياز وهكذا يجب أن تكون، ومن هنا تأتي توجهات وزارة الصناعة حيال الشركات المتعثرة والخاسرة، بمعنى مناقشة أوضاعها ومآل مصيرها إلى أين..؟ فهذا خير من أن تبقى حجر عثرة ومكاناً للاستنزاف المالي بلا أي فائدة ترتجى كان طرحها إلى خيار عله يضع حدا للخسائر التي وصلت إلى مستويات غير مقبولة، ولا بمقدور أي خزينة كانت سدها أو تحملها..!

الحديث الآن هو طرح مثل تلك الشركات المتعثرة في الاستثمار مع القطاع الخاص والاستفادة من إمكانياتها وتجهيزاتها وفق شروط محددة ترضي الطرفين، أمر تعمل وفقه وزارة الصناعة وذلك حسبما صرحت به مؤخراً، فمهما تكن صيغ الاشتراطات وأساليب العمل وإعادة خطوط عملها للإنتاج أفضل من أن تبقى بصورتها الحالية بلا إنتاج، وبالتالي وضع نهاية لاستنزاف الصرفيات بلا جدوى.

قد يقول قائل: إن الشركات الصناعية العاملة تعاني من تحديات مالية صعبة تؤثر في نموها وقدرتها على المنافسة.. فكيف سيكون حال الشركات المتعثرة والواقفة حالياً عن أي نشاط..؟!

صحيح أن ما صدر عن الصناعة تجاه مسألة التشبيك مع القطاع الخاص لإعادة الحياة للشركات «الميتة» حتى الآن هي أفكار جميلة فقط، التصورات والرؤى التفصيلية يبدو أنها لا تزال طي الكتمان، ومهما يكن فالشركات حان الوقت للتفكير بمصيرها ووقف مسلسل خسائرها الطويل، لا أن نبقى في طور طرح أفكار وخطط سرعان ما ننساها مع مرور الزمن..!

خيار استثمارها مع الخاص خطوة متقدمة وهذا الأخير لا خيار أمامه إلا التحفيز بتمويل حكومي مناسب يساعده على السرعة بإعادة الحياة للشركات الخاسرة حسب منظومات تمويل طويلة الأمد، إجراء يحفز على ضخ المزيد من أموال الخاص والدخول في تشاركات تنقذ بعض الشركات من حالة الضياع.

تغيير بعض الإجراءات والقوانين الناظمة لعمل بعض الشركات ونمطية الأداء والإنتاج مع قرار قوي ينهي معاناة طويلة من تراكم فاتورة مالية ضخمة شكلت أعباء حتى على الشركات الرابحة، قوة القرار وتنفيذه هو ما تحتاجه بعض الشركات أولاً، ومن ثم إجراء التشابكات الإنتاجية بين القطاعين العام والخاص وفق مؤطرات مناسبة قد يكون عامل نجاح يصب في خانة بعض الشركات، فلا مناص من ذلك، فلماذا لا نجرب عل ذلك الأمر يكون ناجعاً.

«التموين»: نظّمنا مخالفات بحق كبار التجار وصالات «للسورية».. ومحطات وقود تنقص «الكيل»

تنظيم أكثر من ٢٥٠٠ ضبط خلال النصف الأول من الشهر الحالي

رامز محفوظ

أكد مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية علي الخطيب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن دوريات حماية المستهلك لا تستثني أحداً وتستهدف كبار المنتجين كما تستهدف تجار المفرق والجملة، مبيناً أنه خلال الأسبوع الماضي تم إغلاق ٢٢ محلاً تجارياً لتجار جملة كبار في سوق الهال في دمشق وإغلاق نحو ٢٠ محلاً تجارياً في منطقة الدقاقين لمستوردين ومنتجين كبار، وتمت إحالة أصحاب هذه المحال التجارية إلى القضاء حيث سيتم فرض غرامة مالية عليهم إضافة إلى الإغلاق لمدة أسبوع.

وعن موضوع ضبط استهداف دوريات حماية المستهلك لمؤسسات القطاع العام مثل السورية للتجارة وتنظيم ضبوط بحق المخالفين فيها، بيّن مدير حماية المستهلك أن هناك ضبوطاً تم تنظيمها بحق مخالفين في القطاع العام ودورياتنا تستهدف صالات السورية للتجارة كما تستهدف أسواق القطاع الخاص.

ولفت إلى أن المواد الاستهلاكية لا تدخل صالات السورية للتجارة إلا بعد أن يتم تحليلها بالدرجة الأولى.

وبين أنه لا يجوز أن يقوم المعنيون في السورية للتجارة بشراء هذه المواد إلا عندما تكون محللة بشكل نظامي.

وأشار إلى أن أسعار أغلب المواد الاستهلاكية الموجودة في صالات السورية للتجارة دائماً تكون أقل من أسعار السوق بنسبة تتراوح بين ٥ و٢٥ بالمئة وذلك حسب نوعية المادة.

وأكد الخطيب وجود مخالفات في صالات السورية للتجارة لكنها موجودة بنطاق ضيق، منوهاً بأن ضبط هذه المخالفات يتم في أغلب الأحيان بناءً على شكاوى من المواطنين.

وبخصوص تكثيف دوريات حماية المستهلك خلال الفترة الحالية على الأسواق بالتوازي مع ازدياد حالات الغوضى في التسعير وحالات الغش، أوضح الخطيب أنه خلال الفترة الحالية ارتفعت وتيرة المخالفات الجسيمة مثل الغش بذات البضاعة وضبط مواد فاسدة منتهية الصلاحية إضافة إلى المخالفات المتكررة التي تحصل حالياً في محطات الوقود.

وبيّن أن دوريات حماية المستهلك تركز بشكل كبير حالياً على محطات الوقود نتيجة ازدياد حالات التلاعب بالكيل حيث تم تنظيم ضبوط كثيرة بهذا الخصوص.

ولفت إلى أن البعض من عاملي محطات الوقود يلجؤون خلال الفترة الحالية لاتباع أساليب احتيالية من أجل إنقاص الكيل عند التعبئة للمواطنين، مبيناً بأن عقوبة التلاعب بالكيل هي الحبس إضافة إلى فرض غرامة كبيرة على المخالف.

ونوه بأن دوريات حماية المستهلك تتابع واقع الأسواق حالياً يوماً بيوم وبشكل مكثف من أجل الوقوف على أسعار المواد بشكل عام، إذ إن هناك تشديداً في الرقابة بالنسبة لهذا الموضوع ويتم تنظيم ضبوط بحق من يرفع الأسعار بشكل غير واقعي، وبمن لا يلتزم بنشرات الأسعار الدورية التي تصدر عن وزارة التجارة الداخلية وعن مديريات التموين في المحافظات وخاصة الأسعار المتعلقة بالخضر والفواكه والفروج والبيض.

وأوضح الخطيب أنه لوحظ خلال الشهر الحالي زيادة بنسبة الشكاوى من المواطنين بحدود ١٠ بالمئة عن الفترة الماضية.

وبيّن بأن المخالفات ازدادت كذلك خلال الشهر الحالي لكن بنسبة قليلة عن الشهر الماضي حيث تم تنظيم أكثر من ٢٥٠٠ ضبط بحق مخالفين خلال النصف الأول من الشهر الحالي، وتنوعت هذه المخالفات بين مخالفات لمواد منتهية الصلاحية ومخالفات لمواد مجهولة المصدر ومخالفات الشروع في الغش مثل تزوير في الماركات إضافة إلى مخالفات في محطات الوقود ومخالفات تقاضي أسعار زائدة وعدم الإعلان عن أسعار وعدم تداول الفواتير.

وأشار إلى أنه تم ضبط مخالفات خلال الفترة الماضية تتعلق بالمواد المدعومة والاتجار بها لغير الغاية المخصصة لها من دوريات حماية المستهلك مثل الاتجار بالطحين والمازوت والبنزين.

ولفت إلى أن هذه المخالفات يتم ضبطها في أغلب الأحيان ضمن الأفران وأحياناً في مستودعات خارج الأفران، منوهاً بأن عقوبة هذه المخالفة عبارة عن حبس لمدة سنة وغرامة مالية بمقدار مليون ليرة.

وختم بالقول: إن هناك متابعة دائمة للمخالفات وعلى مدار الساعة وخصوصاً خلال الفترة الحالية من دوريات حماية المستهلك وخاصة المتعلقة بصحة المستهلك بالدرجة الأولى.

الأسعار تغيّر عادات السوريين في الاستهلاك والتسوق

التحول للشراء بالأوقية والتخلي عن بعض السلع

علي محمود سليمان

لا تزال أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الأسواق تسجل ارتفاعات غير مسبوقة ودون أي تسجيل لحالات انخفاض فيها، مع تدن شديد في القدرة الشرائية للمواطن وصلت به مؤخراً للشراء بالحبة والأوقية من المحلات.

«الوطن» تجولت في بعض أسواق دمشق وسجلت أسعار السلع الرئيسية التي كانت قد سجلتها قبل شهرين من الآن وبات واضحاً الفرق الكبير في الأسعار لجهة الارتفاع وعدم تسجيل أي سلعة انخفاضاً في سعرها.

البداية من الأسعار الحالية حيث قمنا بجولة في أسواق مساكن برزة وباب سريجة على محلات بيع الجملة والمفرق وكان لافتاً أن محلات البيع بالجملة باتت تبيع بأسعار قريبة لسعر المفرق إن لم يكن السعر نفسه، وفي هذا السياق أشار «أبو النور» وهو صاحب محل جملة في باب سريجة إلى أن الارتفاع اليومي لسعر الصرف وعدم استقراره أدى لتقلبات سعرية متواترة ما أدى إلى صعوبة تحديد سعر جملة واضح يمكن البيع بموجبه لزبائن المفرق فأي سعر مفرق تبيع عليه يصبح خاسراً بعد عدة ساعات وليس أياماً، كون زبون المفرق يشتري كميات قليلة تناسب حاجته الشخصية وحاجة عائلته على عكس زبون الجملة الذي يشتري كميات كبيرة يمكن أن تغطي الفرق بتقلبات السعر.

٥٠ بالمئة الفارق السعري خلال شهرين

سعر كيلو السكر يتراوح حالياً ما بين ٢٧٠٠ ليرة سورية إلى ٣٠٠٠ ليرة سورية فيما كان سعره منذ شهرين ١٥٠٠ ليرة سورية أي بفارق وصل إلى ٥٠٪ خلال شهرين.

وبالنسبة لمادة الرز الصيني فسعر الكيلو حالياً لا يقل عن ٣٠٠٠ ليرة سورية فيما كان سعره من شهرين ١٧٠٠ ليرة سورية أي بفارق وصل إلى ٤٣٪ خلال شهرين.

بينما تضاعف سعر زيت دوار الشمس خلال شهرين ليسجل مبيعه حالياً ما بين ١٠٥٠٠ ليرة سورية و١١٥٠٠ ليرة سورية حسب النوع وسعر الجملة والمفرق فيما كان سعره من شهرين بحوالي ٥٥٠٠ ليرة سورية أي إن الفارق السعري خلال شهرين وصل إلى ٥٢٪.

ولا تختلف الحال بالنسبة لأسعار السمون فسعر أدنى نوع من السمنة وصل حالياً إلى ١٠٠٠٠ ليرة سورية فيما كان سعره سابقاً هو ٥٠٠٠ ليرة سورية أي بزيادة سعرية وصلت إلى ٥٠٪.

وفي مادة الشاي كانت الأسعار مضاعفة أيضاً حيث وصل سعر كيلو الشاي السوبر بيكو إلى ٣٠٠٠٠ ليرة سورية فيما كان سعره من شهرين ١٥٠٠٠ ليرة سورية ليسجل فارقاً سعرياً بـ٥٠٪ أيضاً.

وبالنسبة للحبوب الأساسية فسعر كيلو العدس حالياً لا يقل عن ٢٣٠٠ ليرة سورية فيما كان سعره سابقاً ١٧٠٠ ليرة سورية أي إنه ارتفع بنسبة ٢٦٪، وسعر كيلو الحمص الحب حالياً هو ٣٠٠٠ ليرة سورية وسابقاً كان بسعر ٢٠٠٠ ليرة سورية أي بزيادة بلغت ٣٣٪، وسعر كيلو البرغل لا يقل حالياً عن ٢٣٠٠ ليرة سورية فيما كان سعره سابقاً ١٤٠٠ ليرة سورية أي بزيادة بلغت ٣٩٪.

وبالنسبة للمعكرونة فالسعر الحالي هو ٣٤٠٠ ليرة سورية والسعر السابق كان بـ١٧٠٠ ليرة سورية فيما كان سعره سابقاً هو ٦٠٠٠ ليرة سورية إلى ١٢٠٠٠ ليرة سورية بنسبة زيادة ٥٠٪.

كما أن مادة الطحنية تضاعف سعرها خلال شهرين من ارتفع سعرها بنسبة ٥٠٪.

وكان لافتاً أن أسعار أغلبية هذه السلع لم تختلف كثيراً عن بسطات مواد المعونة التي تبيع المواد الغذائية المقدمة كمساعدات حيث إن سعر ليتر زيت دوار الشمس هو ١١٠٠٠ ليرة سورية، وسعر كيلو البرغل ما بين ١٧٠٠ و٢٠٠٠ ليرة سورية، وسعر كيلو الحمص ٢٥٠٠ ليرة سورية، وكيلو الرز ١٦٠٠ ليرة سورية.

وقد تحدثت ربة منزل تشتري حاجتها من هذه البسطات بأنها كانت سابقاً تشتري منها لفارق السعر الجيد عن باقي المحلات، ولكن حالياً حتى الشراء من البسطات بات صعباً ولا يمكن تأمين كافة السلع منها فأصبحت أسعارها مرتفعة أيضاً.

الشراء بالحبة والأوقية

وفي هذا السياق أوضح أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور شفيق عريش لـ «الوطن» بأنه ونتيجة الوضع الحالي أصبحت شريحة كبيرة من المجتمع السوري عاجزة أمام الجنون السعري وخارج استطاعتها تأمين المستلزمات الغذائية الضرورية وهي تعادل ٨٠٪ من الشعب السوري حالياً، متسائلاً هل هناك رغبة حقيقية من قبل الحكومة بضبط الوضع المعيشي للأسرة، فما نشهده من لجوء الحكومة لرفع الأسعار بشكل غير مبرر يعطي مؤشرات بأن الحكومة غير جادة في التحرك لضبط الأسواق وهي غير قادرة على ضبطها بأدواتها الحالية.

وأضاف: إن ما نشهده من تصريحات جوفاء تضع الحصار والعقوبات والمؤامرة الخارجية في الواجهة بشكل دائم أصبح غير مقبول أبداً، فمهما كان هناك من دور للعقوبات والحصار في الأزمة المعيشية للمواطن فإن الوضع المعيشي السيئ ناتج أيضاً عن سوء إدارة الملف المعيشي والعجز الحكومي بشكل كبير، مع تقديم مبررات غير مقبولة أبداً وكان آخرها ما تم التصريح به بأن التشويش بخصوص المواد المدعومة ناتج عن شبكة الخليوي هو أمر غير مقبول.

ولفت عريش إلى أن الوضع المعيشي الحالي فرض تغيراً قسرياً للعادات الاستهلاكية للأسرة السورية، ولسوف نشهد ظهور جيل يعاني من أمراض لم تكن نشهدها في مجتمعنا نتيجة سوء التغذية الذي يعاني منه الجيل الفتي حالياً، فأصبحت العائلات القادرة على تأمين ثلاث وجبات غذائية كاملة يومياً من القلة القليلة الباقية وما تبقى من العائلات عدلت من عاداتها الاستهلاكية وهناك حالياً من يشتري بالحبة من الخضار، وبالأوقية من السلع الغذائية الأساسية، ومنهم من يشتري بـ«الغلوة» إن كان في السكر أو الشاي أو القهوة.

نائب رئيس لجنة التصدير يقترح استيراد الزيت

تجار يمتنعون عن البيع بسبب سعر الصرف

الوطن

بيّن نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن استيراد الزيت النباتي ممنوع حالياً لحين إقناع الصناعة بموضوع استيراد الزيت، منوهاً بأنه في حال كانت الصناعة المحلية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستهلك فإن هذه السياسة تعتبر مرفوضة، وأشار إلى وجود حوالي ٥ معامل فقط تنتج الزيت النباتي حالياً.

ولفت قسومة إلى وجود حديث بالسوق حالياً بأنه يمكن استيراد الزيت بسعر أقل بنسبة ٦٠ بالمئة من السعر الحالي المتداول في الأسواق وهذا الأمر يجب التحقق منه، مبيناً بأنه في حال كان موضوع منع الاستيراد مؤدياً إلى ارتفاع أسعار الزيت فإن هذا الأمر لا يجوز ويجب أن تكون مصلحة المستهلك أولاً.

وأوضح بأنه من الممكن إيجاد طريقة حالياً لاستيراد الزيت حيث يتم وضع ضميمة أو رسوم استيراد على الزيت من أجل حماية منتج أو مصنع الزيت محلياً، مبيناً بان قيام المنتج ببيع الزيت بأسعار مرتفعة جداً كما يحصل حالياً فان هذا يعتبر أمراً غير مقبول.

ونوه بأن الارتفاع الجنوني الحاصل بأسعار الزيوت النباتية حالياً يعتبر أمر غير منطقي، لافتاً إلى أن المنتج في السوق حالياً غير كاف لذا لا بد من القيام بدراسة ومعرفة سعره خارج سورية وأن يسمحوا باستيراده مع فرض رسوم أو جمرك على استيراد الزيت لحماية الصناعة الوطنية.

وأوضح بأن ارتفاع ليتر الزيت الواحد لحدود ١٢ ألفاً ودخل المواطن يتراوح بين ٥٠ و٧٠ ألفاً حالياً فإن هذا الأمر لا يجوز، مشيراً إلى أنه لم يعد بإمكان المستهلك تناول الفلافل مع الارتفاع الجنوني حالياً بأسعار الزيت.

وأشار إلى أن الأسعار في الأسواق حالياً لا تواكب سعر الصرف ومسعرة على أساس سعر صرف وهمي، مبيناً بعدم وجود أي سبب لارتفاع سعر الصرف حالياً.

ولفت إلى وجود خوف خلال الفترة الحالية من التجار من أن يقوموا ببيع بضائعهم ولا ينخفض سعر الصرف وهناك تجار لا يريدون البيع خوفاً من ألا يستطيعوا تعويض البضائع التي باعوها مع ارتفاع أسعارها المستمر، مؤكداً أنه في حال صدور قرار من الحكومة تسمح باستيراد الزيت فانه مع صدور القرار فوراً ستنخفض أسعار الزيوت وقبل أن تصل الكميات المستوردة من الزيوت.

ونوه بأن أمانة غرفة تجارة دمشق أشارت موضوع البذور الزيتية التي يتخلف عنها الإكساب (كسبة بذر القطن – كسبة فول الصويا – كسبة الفول السوداني – كسبة عباد الشمس) التي تعتبر من أهم مكونات أعلاف المجترات والدواجن، كما قامت بتخريب منشآت طحن الحبوب التي ينتج عنها مادة (نخالة القمح) فضلاً عن تدمير مستودعات الأعلاف ومصانع

توفر الكسبة يعطي بارقة أمل في خفض أسعار المنتجات الحيوانية

الوطن

آثار عميقة تركتها تداعيات الأزمة السورية على قطاع الثروة الحيوانية، حيث قامت العصابات الإرهابية بتهريب أعداد كبيرة من الأبقار والأغنام والماعز وغيرها بطرق غير شرعية إلى خارج الحدود، ولعل العنوان الأبرز هو تدمير البنى التحتية لتوفير مقومات حياة تلك الثروة وأهمها موارد الأعلاف حيث قام الإرهابيون بتدمير مصانع استخلاص الزيوت من البذور الزيتية التي يتخلف عنها الإكساب (كسبة بذر القطن – كسبة فول الصويا – كسبة الفول السوداني – كسبة عباد الشمس) التي تعتبر من أهم مكونات أعلاف المجترات والدواجن، كما قامت بتخريب منشآت طحن الحبوب التي ينتج عنها مادة (نخالة القمح) فضلاً عن تدمير مستودعات الأعلاف ومصانع ووحدات جرش وخلط الأعلاف في مختلف المحافظات والمناطق والقرى السورية، إضافة إلى منع الحيوانات من ارتياد المراعي الطبيعية وخاصة البادية السورية التي تشكل ٥٥ بالمئة من مساحة البلاد وتوفر نسبة من أعلاف الأغنام والماعز، كما أقدمت العصابات الإرهابية على منع نقل الأعلاف من الموانئ إلى مناطق وجود الثروة الحيوانية في محاولة منها للضغط على المربين لذبح حيواناتهم أو بيعها لعدم توفر الأعلاف لها حسبما قاله «خبير في الشأن الحيواني ومستشار لدى غرفة زراعة دمشق».

وأضاف: هذه الوقائع خلقت فجوة كبيرة في أسواق المواد العلفية، وساهمت برفع أسعار الأعلاف إلى أرقام غير معقولة جعلت كثير من المربين عاجزين عن تأمين حاجة حيواناتهم من الأعلاف».

وتأتي موافقة رئاسة مجلس الوزراء على السماح باستيراد كسبة القطن خطوة في الاتجاه الصحيح لمعالجة النقص الحاد في المواد العلفية المنتجة محلياً ورغم أن كسبة القطن تستخدم تقليدياً في تغذية المجترات إلا أن توفرها يساهم بخفض الضغط عن الأعلاف المشتركة بين المجترات والدواجن مثل حبوب الذرة الصفراء وكسبة حبوب فول الصويا وهذا يعطي بارقة أمل في خفض أسعار المنتجات الحيوانية إذا تم بيع كسبة القطن بأسعار معقولة للمربين.

وأشار إلى عدم حصول تراجعات في أسعار الدواجن خلال الفترة المقبلة وبقاء أسعار المبيع للمستهلك على حالها من الارتفاع الحاصل. إذ تسجل بورصات المبيع للمستهلك ارتفاعات حادة كل يوم حيث يباع كيلو صدر الفروج بـ٨ آلاف ليرة والدبوس بـ٦ آلاف ليرة للكيلو، وطالت الارتفاعات أسعار مبيع الفروج المشوي والبروستد ليتجاوز الـ٢٢ ألف للفروج الواحد.

وقال المواطن عبد الكريم حمصي: إنه في ظل أسعار كهذه لم يعد بمقدور رب الأسرة شراء مادة الفروج، اشتريت قطعتين فقط تجاوز سعرهما ٧ آلاف ليرة، وهذا يشكل إلى فاتورة استهلاك الغذاء لدي عبئاً كبيراً.

وكانت المؤسسة العامة للأعلاف قد بينت أنه تم توزيع ٢٩٧٠٠ طن من المواد العلفية لمربي الدواجن منذ بداية العام وحتى نهاية شهر شباط الماضي، منها ٢٦ ألف طن ذرة صفراء و٣٧٠٠ طن كسبة فول صويا، وأن الكميات الموزعة خلال هذين الشهرين أكثر من ضعف الكميات الموزعة خلال العام الماضي بأكمله التي تبلغ ١٣٣٠٠ طن منها ١١ ألف ذرة صفراء و٢٣٠٠ طن كسبة فول صويا. وتوقعت أن تصب الكميات الموزعة على المربين في خانة الانفراجات وتخفيف حالة النقص الحاصلة وتعيد وتائر التربية من جديد.